أكد أن الحل الوحيد لمشكلة قسائم خيطان هو تحمل المواطن كلفة إزالة الأنقاض

حماد يطالب بحلول عاجلة لمشاكل شبكة الصرف الصحي في منطقة غرب عبد الله المبارك

سعدون حماد

قال عضو لجنة شؤون الإسكان والعقار النائب سعدون حماد إن اللجنة اجتمعت أمس لمناقشة بندين أولهما مشاكل الصرف الصحي لشبكة الأمطار ومصارف المنازل في غرب عبد الله المبارك، والثاني مناقشة إزالة الأنقاض في منطقة خيطان الجنوبي .

وأوضح حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة استمعت لشرح مفصل من المسؤولين حول مشاكل الصرف الصحي لشبكة الأمطار ومصارف المنازل في غرب عبد الله المبارك.

وبين أنه سأل عن موعد انتهاء العمل في مشاكل الصرف الصحي وشبكة الأمطار مشيرا إلى أن الإجابة جاءت محددة بأن العمل في هذه الخدمات سينتهي في سبتمبر 2027، مؤكدا أن هذا الموعد بعيد ومرفوض ويجب إعادة النظر فيه والضغط على الجهات المعنية بتقليص هذه الفترة.

وقال حماد إن البند الثاني تعلق بموضوع إزالة الأنقاض في منطقة خيطان الجنوبي والانتهاء من أعمال البنية التحتية وتحديد مواعيد توزيع أذونات البناء.

واعتبر أن الحل الوحيد لمشكلة قسائم خيطان هو أن يتحمل المواطن تكلفة إزالة الأنقاض على حسابه على أن يتم تسليمه إذن البناء، مطالبا بتخفيض القيمة من 15 ألف دينار إلى 4 آلاف، خصوصا أن الحكومة هي من عطلت المواطن 5 سنوات عن بناء بيته ليسكن بالإيجار بمتوسط 700 دينار شهرياً.

وأكد حماد استمرار متابعة هذا الأمر بعد تشكيل الحكومة قائلا " نعد لجنة أهالي خيطان بأننا سنتابع موضوعكم مع الجهات العليا للسماح للمواطن بالبناء وإزالة الأنقاض على حساب المواطنين وتخفيض القيمة من 15 ألفا إلى 4 آلاف دينار".

وأشار حماد إلى أن اللجنة رفضت السماح بدخول ممثلين عن لجنة أهالي خيطان لحضور المناقشات وعرض مشكلاتهم حيث إنهم يمثلون 1448 أسرة ، مبينا أنه طرح مقترح دخولهم اجتماع اللجنة وتم التصويت عليه كما هو معمول به في كل لجان مجلس الأمة، ولكن وافق على المقترح د. علي القطان "وكنا نحتاج إلى صوت واحد ثالث ليدخلوا معنا لسماع شرحهم".

مع التأكيد على ضرورة تخصيص عيادات للأمراض المرتبطة بالرعاية الصحية

خليل الصالح : إضافة «ربات البيوت» ضمن خدمات التأمين الصحي «عافية»

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه اقتراحا برغبة بإضافة شريحة «ربات البيوت» ضمن الشرائح المستفيدة من خدمات التأمين الصحي «عافية» مع التأكيد على ضرورة تخصيص عيادات للأمراض المرتبطة بالرعاية الصحية ودعم الصحة العامة لكبار السن.

وأوضح الصالح أن التأمين الصحي للمواطنين كافة «هو غاية ما يطمح إليه»، وأن فئة «ربات البيوت» تستحق كل الدعم والرعاية، نظرا لما يقمن به من دور مجتمعي هام في خدمة الكويت الأمر الذي يتطلب أن تولي الدولة الاهتمام اللازم لهن بمختلف الدعم.

وقال الصالح إن هذه الشريحة محدودة ولن تؤثر على خدمات التأمين الصحي، خاصة وأن الدستور الكويتي نص على أن «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة».

وأضاف الصالح أن ضمان تحقيق خدمة صحية متكاملة عالية الجودة للمسنين يأتي على رأس أولوياته للوصول إلى جودة حياة عالية لكبار السن منذ لحظة دخولهم المراكز الرعاية الصحية الأولية أو المستشفيات، وهو ما يتطلب قيام وزارة الصحة بالتنسيق والتعاون مع المستشفيات الخاصة لتخصيص عيادات لهذه الفئة.

استفسر عن دور مكتب التفتيش والتدقيق لمتابعة الملاحظات المالية المذكورة في تقارير ديوان المحاسبة

عبدالله الطريجي : هل تمت معالجة ملاحظات الجهات الرقابية على إدارة الحاسب الآلي في «الشؤون» منذ 2017؟

عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبد الله الطريجي سؤالا إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية مشعان العتيبي في شأن الشبهات التي شابت العقود وممارسات التنفيع التي تمت في عهد وزير شؤون سابق ووثقتها تقارير الجهات الرقابية.

وقال الطريجي في سؤاله: ما الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة الخاصة بعقود ومشاريع وإجراءات إدارة الحاسب الآلي في وزارة الشؤون منذ عام 2017 حتى 2020؟ وما إجراءات الوزارة في معالجتها؟ مع تزويدي بنسخة من ملاحظات الديوان في تقاريره السنوية تلك.

وأضاف: ما ملاحظات جهاز المراقبين الماليين التي سجلت على إدارة الحاسب الآلي بالوزارة منذ 2017 حتى 2020؟ مع تزويدي بها وبحالات الامتناع عن التوقيع من قبل مراقبي الجهاز ان وجدت؟ وتزويدي بالتفويض المالي الممنوح من قبل الوزير المختص للوكلاء أو المديرين في الوزارة منذ عام 2017 وهل تم توقيع العقود منذ تاريخه حتى الآن بالالتزام وفق الحدود المالية المذكورة بالتفويض؟ وتزويدي بالقرار الوزاري الخاص بتشكيل لجنة المشتريات بالوزارة والمعمول به في عام 2017 حتى تاريخه، وهل يوجد باللجنة ممثل لمكتب التفتيش والتدقيق التابع لمكتب الوزير؟

وطلب الطريجي في سؤاله إفادته بالدور الذي قام به مكتب التفتيش والتدقيق بمكتب الوزير في متابعة الملاحظات المالية التي ذكرت في تقارير ديوان المحاسبة والخاصة بإدارة الحاسب الآلي خلال السنوات 2017 حتى 2020؟ وتزويده بتقارير مكتب التفتيش والتدقيق التي رفعت للوزير خلال الفترة المذكورة، والإجراءات التي اتخذت بشأنها، كما طلب موافاته بكل المواضيع والعقود الخاصة بالحاسب الآلي لوزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة ذوي الإعاقة منذ عام 2018 حتى 2021م متضمنة موضوع العقد والقيمة والمدة، وموافاته بالرخص التجارية لهذه الشركات المتعاقد معها مع بيان أسماء وصفات ملاك الشركة والرخص التجارية لها.

وسأل الطريجي هل هناك ترابط بين أحد ملاك هذه الشركات وأحد الوزراء السابقين للوزارة في الفترة من 2018 حتى 2021؟ مع تزويده بآلية الترسية على هذه الشركات سواء بالتعاقد المباشر او بممارسة او المناقصات العامة، وموافاته ببيانات المستشارين المتقاعدين من العمل الحكومي بمكتب وزير الشؤون من عام 2018م حتى 2021 مع بيان السير الذاتية وقيمة المكافأة الشهرية لهم، وموافاته بالسيرة الذاتية للسيدة "ر.ن" مدير إدارة الحاسب الآلي في وزارة الشؤون سابقا مع بيان الخبرات العملية لها بالقطاع الحكومي او الخاص وهل هناك ترابط سابق بينها وبين احدى الشركات؟

واستفسر الطريجي عن سبب قيام شركة "فيدتشري" بأعمال ميكنة إدارة الجمعيات الخيرية دون موافقات رسمية من قبل الوزارة، وهل تم التحقيق بهذه الواقعة؟ مع موافاته بمذكرة وتقرير التحقيق النهائي مع قرارات العقوبة إن وجدت.

وتساءل هل شركة الدار للأنظمة هي المتحكمة بقواعد بيانات المنتفعين من المساعدات العامة؟ وما دور الوزارة؟ وهل تدار هذه الشركة من قبل مكتب خارج دولة الكويت وكم عدد المهندسين المتواجدين بالوزارة من قبل هذه الشركة وهل هم على إقامة الشركة من عدمه؟ مع تزويده بقرار تشكيل لجنة التحقيق رقم 37/أ لسنة 2021م ونتائج أعمال كافة المواضيع الخاصة بإدارة الحاسب الآلي المعروضة على هذه اللجنة مع المستند الدال على ذلك، وبقرار تشكيل اللجنة 79/أ لسنة 2021م الخاصة بتقييم عقود الحاسب الآلي مع موافاته بنتائج كافة أعمالها، وبنسخة من كافة الشكاوى والمذكرات المرفوعة من قبل وكيل قطاع التخطيط والتطوير الإداري المتعلقة بإدارة الحاسب الآلي والاجراء الذي تم بشأنها ونتائج التحقيق فيها، وبنسبة الصرف والانجاز على مشروع ميكنة وزارة الشؤون، وفي حالة تدني النسبة ما الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة بهذا الشأن؟

وقال في سؤاله: ما القيمة المطروحة لمشروع ميكنة قطاع الرعاية الاجتماعية وسبب إلغاء المناقصة المطروحة سابقا؟ وما أسباب إلغاء مشروع ميكنة الجمعيات الأهلية كمناقصة مقدرة بـ400 ألف دينار وطرحها بنظام الممارسات بقيمة 79 ألف دينار وهل تم التحقيق بهذه الواقعة؟ وهل تم إبلاغ الجهات الرقابية بإجراءات التعاقد؟ وهل تم تطبيق مبدأ العلانية وتكافؤ الفرص بين المنافسين عند طرح مناقصة مشروع ميكنة الجمعيات الخيرية أم تم تفضيل المناقصات لشركة معينة من قبل الجهاز الاشرافي للحاسب الآلي؟ وهل لمديرة الحاسب الآلي دور مساهم في قيام شركة فيدشيري بميكنة إدارة الجمعيات الخيرية؟ وهل تم تسليم «الباسوورد» الخاص بنظام ميكنة الجمعيات الخيرية بعد انتهاء شركة فيدشيري من اعمالها من قبل الحاسب الآلي من عدمه، وفي حال الإجابة بالنفي أرجو ذكر الأسباب؟

بنسبة 100 % عما هو مقرر حالياً

الغريب لزيادة المخصصات المالية للمبتعثين للعلاج بالخارج ومرافقيهم

يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن زيادة المخصصات المالية للمبتعثين للعلاج بالخارج ومرافقيهم، قال في مقدمته ما يلي:

تعاني دول العالم من حالة ارتفاع غير مسبوق في الأسعار بعد جائحة كورونا وأصبح الغلاء في الأسعار سواء على مستوى السلع أو الخدمات أو الفنادق والطيران في الفترة الأخيرة السمة الرئيسة في جميع أنحاء العالم.

وقد تأثرت منظومة العلاج بالخارج بهذا الغلاء لا سيما على صعيد المخصصات المادية التي يتم صرفها للمبتعثين والموفدين للعلاج بالخارج والتي لم تعد تكفي المتطلبات الأساسية التي يحتاجها المريض أو المرافق.

ونظراً لضرورة تحقيق حالة الاستقرار المادي والنفسي للمريض ومرافقيه بالخارج أثناء فترة ابتعاثه للعلاج، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إعادة النظر في لائحة العلاج بالخارج وزيادة المخصصات المالية للمبتعثين للعلاج بالخارج ومرافقيهم المبتعثين عن طريق وزارة الصحة أو الداخلية أو الدفاع بنسبة 100% عما هو مقرر حالياً.

طالب بمحاسبة المسؤولين عن هذا الأمر

عبدالكريم الكندري : على وزير العدل تشكيل لجنة تحقيق حول تعطل أنظمة الوزارة

عبدالكريم الكندري

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن «على وزير العدل تشكيل لجنة تحقيق حول تعطل أنظمة الوزارة ومدى تأثر إداراتها والقضايا والإجراءات التنفيذية جراء هذا الانقطاع.

وهل كانت هناك خروقات أمنية أو إدارية خلال فترة الانقطاع ومن المسؤول عن هذا التعطل واتخاذ إجراءات القانونية بحقهم».

عبدالله المضف : إذا لم تسحب الحكومة ترخيص «الاتصالات» فعليها مواجهة الشعب والقانون

عبدالله المضف

كشف النائب عبدالله المضف انه بعد إصدار هيئة الاتصالات ترخيصاً مخالفاً، "واثارتنا للقضية"، شكلت لجنة تحقيق، وأكدت عدم قانونية هذا الترخيص، وتمت احالة المسؤولين إلى النيابة، غير أن "الحكومة عاجزة عن سحب الترخيص"، متسائلاً: "ما هذه القوة الخفية التي تعجز الحكومة أمامها؟".

وقال المضف، في تصريح، إن الحكومة "مسؤولة اذا لم تسحب الترخيص، وحينئذ ستواجه قوة الشعب والقانون".